الخادم السام

بسبب حادثة نادرة الحدوث تم فيها اعتداء مجموعة من الخدم على اسرة مخدوميهم، تفكر وزارة الداخلية بمنع عودة الخدم الى بلادهم بدون موافقة كفلائهم.

لقد اشتهرنا بسرعة، وغالبا بتسرع عجيب، بسن القوانين والتشريعات فور وقوع حادثة شاذة او اكتشاف مشكلة ما، ويؤدي ذلك التسرع بطبيعة الحال الى ظهور الكثير من المثالب والعيوب في تلك القوانين بعد وضعها موضع التطبيق، وما موضوع منع الخدم من السفر من غير موافقة مخدوميهم الا احد تلك الامثلة.

ان اقرار هذا الاجراء سيؤدي الى اساءة استخدامه من قبل الكثير من الكفلاء، وسيستغله اصحاب النفوس الضعيفة، والقوية ايضا وما اكثرهم، كطريقة ابتزاز للحصول على الغريب من الامور منهم، وسيلحق، من جراء ذلك، ظلم كبير بافراد هذه الفئة المظلومة اصلا، ان ما اصبحنا نسمعه من تكرار قيام فئة من الخدم بمحاولات تسميم وتلويث طعام مخدوميهم والحاق الضرر بهم بشتى الطرق، ما هو الا احد الادلة على ما يتعرض له افراد هذه الفئة البائسة من اساءة في المعاملة من قبل مخدوميهم، وهو ما يؤدي بهم، كرد فعل، الى رد الاساءة بطريقتهم الخاصة!!

ان مشاكل ومثالب هذا القانون في حال اقراره عديدة، وليس اقلها عدم اتفاقه مع ابسط حقوق الانسان المقرة والمعترف بها من قبل دولة الكويت.

وعليه نتقدم برجائنا الحار للوزير الشاب معالي الشيخ محمد الخالد بعدم اقرار هذا الاجراء لما فيه من اساءة للكويت ولشعبها ولهذه الفئة مكسورة الجناح.

احمد الصراف